



الجريدة الرسمية لحكومة دبي

عدد خاص: باللغتين العربية والإنجليزية

تشريعات محاكم مركز دبي المالي العالمي
Dubai International Financial
Centre (DIFC) Courts Legislation

السننة 59

العدد 705

14 مارس 2025 م

14 رمضان 1446 هـ

الجريدة الرسمية لحكومة دبي

السننة 59




العدد 705

14 مارس 2025 م

14 رمضان 1446 هـ



تصدر عن:
اللجنة العليا للتشريعات

120777 | دبي U.A.E. | إ.ع.م.  + 971 4 5556 299  + 971 4 5556 200 

@DubaiSLC    official.gazette@slc.dubai.gov.ae  slc.dubai.gov.ae 

الرقم المعياري الدولي للدوريات: 1141 - 2410



المحتويات



صاحب السمو حاكم دبي قوانين

- 5 - قانون رقم (2) لسنة 2025 بشأن محاكم مركز دبي المالي العالمي.
- 28 - Law No. (2) of 2025 Concerning Dubai International Financial Centre Courts





قانون رقم (2) لسنة 2025 بشأن محاكم مركز دبي المالي العالمي

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على دستور دولة الإمارات العربية المتحدة،
وعلى القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999 بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية
وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 بإصدار قانون الإجراءات المدنية،
وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (57) لسنة 2023 بشأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية،
وعلى القانون رقم (12) لسنة 2004 بشأن محاكم مركز دبي المالي العالمي وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (6) لسنة 2005 بشأن تنظيم محاكم دبي وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (21) لسنة 2015 بشأن الرسوم القضائية في محاكم دبي وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن السلطة القضائية في إمارة دبي وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (15) لسنة 2017 بشأن إدارة شركات غير المسلمين وتنفيذ وصاياهم في إمارة دبي،
وعلى القانون رقم (5) لسنة 2021 بشأن مركز دبي المالي العالمي،
وعلى المرسوم رقم (34) لسنة 2021 بشأن مركز دبي للتحكيم الدولي،
وعلى قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (10) لسنة 2004 بشأن محاكم مركز دبي المالي العالمي،
وعلى قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (1) لسنة 2008 بشأن التحكيم وتعديلاته،
وعلى القرار رقم (3) لسنة 2022 بشأن لائحة القواعد والإجراءات المنظمة لشؤون قضاة محاكم
مركز دبي المالي العالمي،

نُصِّد القانون التالي:

اسم القانون
المادة (1)

يُسمَّى هذا القانون "قانون محاكم مركز دبي المالي العالمي رقم (2) لسنة 2025".



التعريفات

المادة (2)

تكون للكلمات والعبارات التالية، حيثما وردت في هذا القانون، المعاني المبيّنة إزاء كل منها، ما لم يدل سياق النص على غير ذلك:

الدولة	: دولة الإمارات العربية المتحدة.
الإمارة	: إمارة دبي.
الحاكم	: صاحب السمو حاكم دبي.
المركز	: مركز دبي المالي العالمي.
الرئيس	: رئيس المركز.
المحاكم	: محاكم المركز، وتشمل محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية ومحكمة الدعاوى الصغيرة.
محاكم دبي	: محاكم دبي، المنظمة وفقاً للقانون رقم (6) لسنة 2005 والقانون رقم (13) لسنة 2016 المشار إليهما.
الدعاوى	: تشمل الدعاوى والطلبات المتعلقة بحقوق أو التزامات.
القاضي	: القاضي المعيّن في المحاكم.
قاضي التنفيذ	: القاضي المنتدب للقيام بأعمال التنفيذ وفقاً لأحكام هذا القانون.
عضو محكمة الدعاوى الصغيرة	: الضابط القضائي.
الضابط القضائي	: الموظف القضائي المعيّن في المحاكم لأداء المهام القضائية المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون.
المُسجّل	: مسجّلو المحاكم ومُساعدوهم، المسؤولون عن الإشراف على سجل الطلبات والدعاوى وتنفيذ الأحكام، وسجل تنفيذ وصايا غير المسلمين، وأي سجل أو خدمة أخرى تُكلّف المحاكم بالإشراف عليها بموجب أنظمة المركز وقواعد المحاكم.
هيئات المركز	: هيئات المركز المنشأة والمنظمة وفقاً للقانون رقم (5) لسنة 2021 المشار إليه وقوانين المركز.
مؤسسات المركز	: أي كيان، أو مشروع منشأ، أو مرخص، أو مسجّل، أو مصرح له بالعمل أو بممارسة أي نشاط داخل المركز، أو من خلاله، وفقاً لقوانين المركز وأنظمة المركز، وتشمل مؤسسات المركز المرخصة.



مُؤسّسات المركز المُرخّصة	: أي كيان، أو مشروع مُرخص، أو مُسجّل، أو مُصرّح له أو مُعترف به من قبل سُلطة دبي للخدمات الماليّة لمُمارسة أنشطة الخدمات الماليّة أو أنشطة الخدمات المُساندة وفقاً للقانون رقم (5) لسنة 2021 المُشار إليه وقوانين المركز.
قوانين المركز	: أي قوانين تتعلق بالمركز يُصدرها الحاكم.
أنظمة المركز	: أي قواعد، أو أنظمة، أو لوائح، أو أوامر مُتعلّقة بالمركز، يُصدرها الرئيس أو تُصدرها هيئات المركز.
قواعد المحاكم	: القواعد المُتعلّقة بتنظيم الإجراءات القضائيّة الخاصّة بالمحاكم، التي يُصدرها الرئيس.
الحُكم الأجنبي	: أي حُكم أو قرار صادر عن محكمة أجنبيّة خارج الدولة.
حُكم التحكيم	: حُكم التحكيم الصّادر داخل الدولة أو خارجها.

نطاق التطبيق

المادة (3)

تُطبّق أحكام هذا القانون على المحاكم، المنشأة بمُوجب القانون رقم (12) لسنة 2004 المُشار إليه.

مقر المحاكم

المادة (4)

- أ- يكون المقر الرئيس للمحاكم في المركز، ويجوز بقرار من رئيس المحاكم عقد بعض جلساتها خارجه، أو بأي وسيلة أخرى يتم تنظيمها بمُوجب قواعد المحاكم.
- ب- يجوز للمحاكم في أي مرحلة من مراحل نظر الدعوى أن تأمر بما يلي:
1. عقد جلسات الدعوى أو جزء منها أو أن تستمر في أي مكان ووفقاً للشروط التي تُحددها.
 2. استمرار تطبيق قوانين المركز وأنظمة المركز وقواعد المحاكم في مكان عقد جلسات الدعوى.

تنظيم شؤون المحاكم واختصاصاتها

المادة (5)

يتم تنظيم شؤون الجهازين القضائي والإداري للمحاكم وتحديد اختصاصاتهما بمُوجب هذا القانون



وقوانين المركز وأنظمة المركز، وتُمارس المحاكم مهامها واختصاصاتها بشكل مُستقل وفقاً لأحكام هذا القانون وقوانين المركز وأنظمة المركز وقواعد المحاكم.

التقاضي أمام المحاكم

المادة (6)

يكون التقاضي أمام المحاكم على درجتين، وفقاً للضوابط والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وقوانين المركز وقواعد المحاكم.

لغة المحاكم

المادة (7)

لغة المحاكم الرسميّة هي اللغة الإنجليزيّة، وللمحاكم متى اقتضى الأمر ذلك الاستعانة بمترجم بعد حلفه اليمين.

جلسات المحاكم

المادة (8)

- أ- تُعقد جلسات المحاكم بشكل علني، ويكون النطق بالحكم في جلسة علنيّة، ما لم تُنص قوانين المركز وقواعد المحاكم على غير ذلك أو تأمر المحكمة بذلك من تلقاء نفسها.
- ب- تكون إجراءات الإثبات في أي دعوى من أدلة شفهيّة أو إفادة خطية أو وفقاً لما تأمر أو تسمح به المحاكم، ويجوز للمحاكم أن تأمر أو تسمح بأداء الشهادة عبر وسيلة التواصل المرئي، أو الهاتف، أو الجهاز الإلكتروني، أو أي وسيلة إلكترونيّة أخرى، ويجب أن تُؤدى تلك الشهادة تحت اليمين أو الإقرار، باستثناء ما يلي:
 1. أن يكون الشخص الذي يُؤدى الشهادة موجوداً في دولة أجنبيّة.
 2. إذا كان القانون النافذ في الدولة الأجنبيّة لا يُجيز للشخص أداء شهادته تحت اليمين أو الإقرار في الدعوى، أو أنّه من غير المُلائم للشخص أداء شهادته تحت اليمين أو الإقرار في الدعوى، وترى المحاكم أنّه من المُناسب أداء هذه الشهادة بغير اليمين أو الإقرار.
- ج- إذا تم أداء الشهادة بغير اليمين أو الإقرار وفقاً للبند (2) من الفقرة (ب) من هذه المادة، فتقدّر المحاكم هذه الشهادة وفقاً لما تراه مُناسباً.



إصدار الأحكام

المادة (9)

- أ- تصدر أحكام المحاكم وتنفذ باسم الحاكم، وفقاً لأحكام هذا القانون وقوانين المركز وقواعد المحاكم.
- ب- يجوز إصدار الأحكام من قبل قاضٍ فرد في حال سماع الدعوى من أكثر من قاضٍ.
- ج- يجوز للمحاكم أن تقضي بالفائدة القانونية على المبلغ المحكوم به اعتباراً من تاريخ صدور الحكم، وتحتسب هذه الفائدة وفقاً لما يلي:
1. النسبة المحددة في قواعد المحاكم.
 2. نسبة أقل من النسبة المحددة في قواعد المحاكم متى ارتأت المحاكم أنها مناسبة.
- د- تكون الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة عن المحاكم:
1. مُذيلة بختم المحاكم.
 2. موقعة من القاضي أو المسجل، أو أي موظف مفوض من المسجل.

تعيين رئيس المحاكم وتحديد اختصاصاته

المادة (10)

- أ- يكون للمحاكم رئيس، ونائب له أو أكثر، يتم تعيينهم بمرسوم يُصدره الحاكم، بناءً على توصية الرئيس.
- ب- بالإضافة إلى الاختصاصات المنوطة به بموجب القانون رقم (5) لسنة 2021 المشار إليه، يتولى رئيس المحاكم القيام بالمهام والصلاحيات التالية:
1. تشكيل دوائر المحاكم، بما فيها محكمة الدعاوى الصغيرة، وإصدار التعليمات اللازمة لتنظيم العمل فيها.
 2. اعتماد السياسات والأنظمة والقواعد المنظمة للعمل في الجهاز القضائي للمحاكم.
 3. اقتراح مشاريع قوانين المركز وأنظمة المركز المتعلقة بشؤون المحاكم والمسائل التي تختص بها، ورفعها إلى الرئيس لاعتمادها أو التوجيه بما يراه مناسباً بشأنها.
 4. اقتراح قواعد المحاكم ورفعها إلى الرئيس لاعتمادها، وإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه القواعد بعد اعتمادها.
 5. التوجيه بعرض مشاريع قوانين المركز وأنظمة المركز المتعلقة بشؤون المحاكم والمسائل التي تختص بها، على متعاملي المحاكم، لإبداء ملاحظاتهم عليها خلال المدة التي يحددها



رئيس المحاكم.

6. التوجيه بنشر مسودة قواعد المحاكم على مُتعاملي المحاكم لإبداء ملاحظاتهم عليها من خلال إشعار يتضمّن نصوصها، ومُلخّصاً للأحكام الأساسية التي تتضمنها.
 7. الإشراف والرقابة على قيام القضاة بأداء مسؤولياتهم على أكمل وجه.
 8. الإشراف والرقابة على قيام المسجّلين بأداء مسؤولياتهم المتعلّقة بالشؤون القضائية.
 9. إصدار القواعد والتعليمات الخاصّة بسجل المُحاميين المرخّصين للمثول أمام المحاكم، وقواعد السلوك المهني لهؤلاء المُحاميين.
 10. تعيين وإنهاء خدمات الضباط القضائيين، بمن فيهم أعضاء محكمة الدعاوى الصغيرة في المحاكم، وتحديد مهامهم وصلاحيّاتهم وشروط خدمتهم ومُستحقّاتهم، بالتشاور مع مُدير المحاكم.
 11. أي مهام أو صلاحيّات أخرى يتم تكليفه بها من الرئيس، أو تُناط به بمُوجب قوانين المركز وأنظمة المركز وقواعد المحاكم والتشريعات السارية في الإمارة التي تُطبّق داخل المركز.
- ج- يُحدّد رئيس المحاكم شكل ختم المحاكم ومُوصافاته، ويُحفظ في السّجل الخاص به، ووفقاً لتوجيهات رئيس المحاكم.
- د- يجوز لرئيس المحاكم تفويض أي من صلاحيّاته المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة إلى أقدم نُوابه، على أن يكون هذا التفويض خطياً ومُحدّداً.
- هـ- بالإضافة إلى ما يتم تكليفه به من رئيس المحاكم، يتولى أقدم نُواب رئيس المحاكم مُمارسة جميع المهام والصلاحيّات المُقرّرة لرئيس المحاكم بمُوجب هذا القانون والقانون رقم (5) لسنة 2021 المُشار إليه، في حال غيابه أو سُغور منصبه.

تعيين مُدير المحاكم وتحديد اختصاصاته

المادة (11)

- أ- يكون للمحاكم مُدير يُعيّن بمرسوم يُصدّره الحاكم، ونائب له يُعيّن بقرار يُصدّره الرئيس بناءً على توصية مُدير المحاكم.
- ب- بالإضافة إلى الاختصاصات المنوطة به بمُوجب القانون رقم (5) لسنة 2021 المُشار إليه، يتولى مُدير المحاكم القيام بالمهام والصلاحيّات التالية:
 1. اعتماد السّياسات والأنظمة والقواعد المنظمة للعمل في الجهاز الإداري للمحاكم.
 2. الإشراف على سجل المُحاميين المرخّصين للمثول أمام المحاكم، وخدمة الاستشارات



القانونية المجانية.

3. إشراف على سجل الشهادات والتوثيقات والتصديقات، ووضع التعليمات اللازمة لتنظيمه.

4. إشراف على الخدمات المُساندة ووضع التعليمات اللازمة لتنظيمها.

5. أي مهام أو صلاحيات أخرى يتم تكليفه بها من الرئيس، أو تُناتق به بموجب قوانين المركز وأنظمة المركز وقواعد المحاكم والتشريعات السارية في الإمارة التي تُطبّق داخل المركز.

ج- يجوز لمُدير المحاكم تفويض أي من صلاحيّاته إلى نائبه أو أحد موظفي المحاكم، على أن يكون هذا التفويض خطياً ومُحدداً.

د- بالإضافة إلى ما يتم تكليفه به من مُدير المحاكم، يتولى نائب مُدير المحاكم مُمارسة جميع المهام والصلاحيّات المُقرّرة لمُدير المحاكم بموجب هذا القانون والقانون رقم (5) لسنة 2021 المُشار إليه، في حال غيابه أو سُغور منصبه.

هـ- تُحدّد الرواتب والمُخصّصات الماليّة لنائب مُدير المحاكم بموجب لائحة يعتمدها الرئيس في هذا الشأن.

سجلات المحاكم المادة (12)

أ- يكون للمحاكم السجلات التالية:

1. سجل قيد الطلبات والدعاوى وتنفيذ الأحكام، وتنفيذ وصايا غير المُسلمين.
2. سجل وصايا غير المُسلمين المُسجّلة في المحاكم، ويتبع الخدمات المُساندة للمحاكم.
3. سجل المُحامين المُرخّصين للمثول أمام المحاكم، وخدمة الاستشارات القانونية المجانية، ويتبعان الخدمات المُساندة للمحاكم.
4. سجل الشهادات والتوثيقات والتصديقات، ويتبع الخدمات المساندة للمحاكم.
5. أي سجل آخر يُنشأ لدى المحاكم بقرار من الرئيس.

ب- يُحدّد رئيس المحاكم ومُدير المحاكم، كُل بحسب اختصاصه، نظام عمل السّجلات المُشار إليها في البنود (1)، (2)، و(3) من الفقرة (أ) من هذه المادة، والبيانات الواجب إدراجها فيها.

ج- يُحدّد الرئيس نظام عمل سجل الشهادات والتوثيقات والتصديقات المُشار إليه في البند (4) من الفقرة (أ) من هذه المادة، والبيانات الواجب إدراجها فيه.



مركز الوساطة

المادة (13)

تنشأ في المحاكم وحدة تنظيمية تُسمى "مركز الوساطة"، للنظر في المنازعات وحلّها ودياً، ويحدّد الرئيس نظام عمله واختصاصاته والإجراءات الواجب اتباعها أمامه.

الاختصاص القضائي للمحاكم

المادة (14)

أ- تختص المحاكم دون غيرها بالنظر والفصل فيما يلي:

1. الطلبات والدعاوى المدنية والتجارية والعمالية التي تُرفع من أو على هيئات المركز أو مؤسسات المركز، أو التي تكون هيئات المركز أو مؤسسات المركز طرفاً فيها.
2. الطلبات والدعاوى المدنية والتجارية والعمالية الناشئة عن أو المتعلقة بالعقود، سواء تم إبرامها أو إتمامها أو تنفيذها جزئياً أو كلياً داخل المركز أو سيتم تنفيذها فعلياً، أو من المفترض تنفيذها في المركز، بموجب شروط صريحة منصوص عليها في تلك العقود.
3. الطلبات والدعاوى المدنية والتجارية والعمالية الناشئة عن أو المتعلقة بالوقائع أو المعاملات المرتبطة بهيئات المركز أو مؤسسات المركز وأنشطتهما أو نشاط العاملين في أي منها، متى تمت كلياً أو جزئياً داخل المركز.
4. الطلبات والدعاوى الناشئة عن أو المتعلقة بسندات العهدة المنشأة أو المسجلة في المركز، ووصايا غير المسلمين المسجلة لدى المحاكم.
5. دعاوى وطلبات الاعتراف أو التصديق على أحكام التحكيم وفقاً لقانون التحكيم المعمول به داخل المركز.
6. الطلبات والدعاوى الناشئة عن أو المتعلقة بإجراءات التحكيم في أي من الحالات التالية:
أ- إذا كان المركز هو المقر أو المكان القانوني لإجراء التحكيم.
ب- إذا كانت إجراءات التحكيم تجري داخل المركز، ولم يتفق طرفا التحكيم على المقر أو المكان القانوني للتحكيم.
ج- إذا اتفق أطراف التحكيم على اختصاص المحاكم بالمنازعات الناشئة عن إجراءات التحكيم.
7. الطلبات والدعاوى التي تختص المحاكم بنظرها بموجب قوانين المركز وأنظمة المركز والتشريعات السارية في الإمارة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها أو منضمة إليها.



ب- تختص المحاكم بالنظر والفصل في الطلبات والدعاوى المدنية والتجارية إذا رُفعت إليها باتفاق الأطراف كتابياً، سواء قبل أو بعد وقوع النزاع، على أن يكون هذا الاتفاق بموجب نص واضح وصريح.

ج- تقضي المحاكم بعدم اختصاصها بالنظر في الدعاوى المرفوعة أمامها في أي من الحالات التالية:
1. الدعاوى التي تدخل في نطاق اختصاصها ويتفق أطرافها كتابياً على اختصاص محكمة أخرى بنظرها.
2. الدعاوى التي يكون قد صدر بشأنها حكم نهائي من محكمة أخرى ويُمكن تنفيذه في المركز.

التدابير الوقتية والتحفُّظية المادة (15)

تختص المحاكم بالنظر والفصل في طلبات التدابير الوقتية والتحفُّظية المتعلقة بالطلبات التالية:
1. الطلبات والدعاوى التي تدخل في اختصاص المحاكم.
2. الاستعلام عن الهوية الحقيقية للمدعى عليه أو للمدعى عليه المُحتمل مقاضاته أمام المحاكم.
3. الاستعلام عن أموال أو أصول يملكها المدعى عليه أو مُقدِّم الطلب في الطلبات والدعاوى التي تدخل في اختصاص المحاكم.
4. الطلبات أو الدعاوى أو إجراءات التحكيم المرفوعة أو التي سيتم رفعها خارج المركز على أن يتم اتخاذ التدابير التحفُّظية المناسبة داخل المركز.

تكوين المحاكم المادة (16)

أ- تتكوّن المحاكم من:
1. محكمة الاستئناف.
2. المحاكم الابتدائية، وتشمل المحاكم المُتخصّصة المُشكلة فيها.
3. محكمة الدعاوى الصغيرة.
ب- يكون ترتيب المحاكم فيما بينها على النحو المُبيّن في الفقرة (أ) من هذه المادة، وتختص كلُّ منها بالمسائل التي تُرفع إليها طبقاً لهذا القانون والإجراءات المنصوص عليها في قواعد المحاكم.



محكمة الاستئناف وتحديد اختصاصاتها

المادة (17)

- أ- تُشكّل محكمة الاستئناف من دائرة أو أكثر، على أن يكون عدد القضاة في كل دائرة (3) ثلاثة قضاة، ويجوز عند الاقتضاء، أن تُشكّل الدائرة من (5) خمسة قضاة وذلك بموجب قرار يُصدّره رئيس المحاكم في هذا الشأن.
- ب- يكون رئيس المحاكم رئيساً لمحكمة الاستئناف، ويجوز أن يتولى رئاستها أقدم القضاة عند الاقتضاء.
- ج- تختص محكمة الاستئناف بما يلي:
1. الطعون المُقدّمة إليها على الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم الابتدائية.
 2. الطلبات المُقدّمة من المحاكم الابتدائية لإبداء الرأي في أي مسألة معروضة عليها.
 3. تفسير قوانين المركز وأنظمة المركز، بناءً على طلب مُقدّم إلى رئيس المحاكم من هيئات المركز أو مؤسسات المركز أو مؤسسات المركز المُرخّصة، ويجوز هذا التفسير ذات الحجية المُقرّرة للقانون أو النظام الذي يكون محلّاً للتفسير.
- د- تصدر أحكام محكمة الاستئناف بالإجماع أو الأغلبية، وعند الاختلاف في الرأي يقوم عضو المحكمة المُخالف بتدوين رأيه المُخالف في الحُكم.
- هـ- يجوز لمحكمة الاستئناف، عند مُمارستها لاختصاصها وفقاً للفقرة (ج) من هذه المادة، ما يلي:
1. إصدار أي أمر كان من المُمكن للمحاكم الابتدائية إصداره أو منحه.
 2. تأييد أو تعديل الحُكم أو القرار الصادر من المحاكم الابتدائية.
 3. إرفاق شروط أو أحكام بالأمر الذي ستُصدره.
 4. إلغاء أو إبطال الحُكم أو القرار.
 5. إحالة أي مُطالبة أو مسألة إلى المحاكم الابتدائية للفصل فيها.
 6. إصدار أمر بإجراء ترفع جديد أو جلسة استماع جديدة.
 7. إلزام أو منع القيام بإجراء مُعيّن أو فئة مُحدّدة.
 8. إصدار أمر لتوضيح الوقائع.
 9. إصدار أمر بدفع الفوائد.
 10. إصدار أمر بشأن المصروفات.
 11. إصدار أي أمر آخر تراه محكمة الاستئناف مُناسباً أو عادلاً.
- و- مع مُراعاة ما ورد في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة، يجوز لقاضي فرد مُمارسة اختصاص



محكمة الاستئناف للنظر والفصل في الطلبات التالية:

1. الإذن بتقديم استئناف أمام محكمة الاستئناف على الحكم الصادر عن المحاكم الابتدائية.
 2. الطعون المُقدّمة على الأحكام والقرارات الصادرة عن قاضي التنفيذ.
 3. تمديد ميعاد تقديم الاستئناف أمام محكمة الاستئناف على الحكم الصادر عن المحاكم الابتدائية.
 4. الإذن بتعديل أسباب الاستئناف المُقدّم أمام محكمة الاستئناف.
 5. وقف الدعوى.
- ز- تُحدّد مدد تقديم طلب الاستئناف، والإجراءات والشروط المُتعلّقة بكيفية تقديمه والسير في إجراءات الاستئناف بموجب قواعد المحاكم.

نهائية أحكام محكمة الاستئناف

المادة (18)

تكون الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف نهائية، ولا يجوز الطعن عليها بأي طريق من طرق الطعن.

المحاكم الابتدائية وتحديد اختصاصاتها

المادة (19)

- أ- تتكوّن المحاكم الابتدائية من محاكم مُتخصّصة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس المحاكم، وتتكوّن كل محكمة مُتخصّصة من دائرة أو أكثر، وتُشكّل كل دائرة من قاضي فرد.
- ب- مع مُراعاة الاختصاص القضائي للمحاكم المنصوص عليه في المادة (14) من هذا القانون، تختص المحاكم الابتدائية بالنظر والفصل بما يلي:
 1. دعاوى الإفلاس، وفقاً لقوانين المركز وأنظمة المركز وقواعد المحاكم.
 2. الدعاوى والطعون التي تُقدّم لإجراء المُراجعة القضائية على القرارات والإجراءات المُتخذة من هيئات المركز، التي تكون قابلة للطعن عليها بموجب قوانين المركز وأنظمة المركز وقواعد المحاكم.
 3. طلب إصدار أمر وقتي بمنع الشخص من القيام بأي فعل، أو سلوك مُعيّن، أو إلزامه بأداء عمل، أو القيام بفعل مُعيّن، أو أي أمر آخر تراه المحكمة مُناسباً.



4. الطعون التي تُقدّم على القرارات والإجراءات المُتخذة من اللجان المُشكّلة في هيئات المركز وفقاً لقوانين المركز وأنظمة المركز وقواعد المحاكم.

5. الطعون التي تُقدّم على القرارات والأحكام الصادرة عن محكمة الدعاوى الصغيرة، التي تكون قابلة للطعن عليها بموجب قوانين المركز وأنظمة المركز وقواعد المحاكم.

ج- يكون لكل محكمة مُتخصّصة رئيس لا تقل درجته عن قاضي استئناف يُسمّيه رئيس المحاكم، وفي حال غياب أحد رؤساء المحاكم المُتخصّصة، يندب رئيس المحاكم أحد القضاة ليحل محله، ويجوز لرئيس المحاكم نقل قضاة المحاكم المُتخصّصة من محكمة إلى أخرى.

محكمة الدعاوى الصغيرة وتحديد اختصاصها

المادة (20)

أ- تُشكّل محكمة الدعاوى الصغيرة من دائرة أو أكثر، ويُحدّد رئيس المحاكم نظام عملها واختصاصها القيمي والنوعي.

ب- يتولى عضو محكمة الدعاوى الصغيرة النّظر والفصل في الدعاوى المنظورة أمامها، بالإضافة إلى أي مهام أخرى يتم تكليفه بها بموجب قواعد المحاكم.

استئناف أحكام محكمة الدعاوى الصغيرة

المادة (21)

أ- يجوز استئناف الأحكام الصادرة عن محكمة الدعاوى الصغيرة أمام المحاكم الابتدائية وفقاً للإجراءات المُقرّرة بموجب قوانين المركز وأنظمة المركز وقواعد المحاكم والتعليمات والأوامر الصادرة عن المحاكم، إذا تعلّق موضوع الحكم المُستأنف بأي ممّا يلي:

1. مسألة في القانون.

2. القصور في تحقيق العدالة.

3. القصور في تطبيق الإجراءات.

4. أي مسائل أخرى يتم تحديدها بموجب قوانين المركز.

ب- للمحاكم الابتدائية عند ممارستها لاختصاصاتها وفقاً لهذه المادة، أن تُصدّر أي أوامر أو القيام بأي من الاختصاصات المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من المادة (17) من هذا القانون.

ج- تكون الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة نهائية، ولا يجوز الطعن عليها بأي طريقٍ من طُرُق الطعن.



لجنة شؤون المحاكم

المادة (22)

أ- تُشكّل في المحاكم لجنة دائمة تُسمّى "لجنة شؤون المحاكم"، برئاسة رئيس المحاكم، وعضوية كل من:

1. أقدم نواب رئيس المحاكم.
 2. أحد القضاة ممن يختارهم رئيس المحاكم.
 3. مدير المحاكم.
 4. نائب مدير المحاكم.
 5. المسجّل.
 6. الرئيس التنفيذي للعمليات في المحاكم.
- ب- يجوز لرئيس لجنة شؤون المحاكم الاستعانة بمن يراه مناسباً من ذوي الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعاتها ومداولاتها.

ج- تتولى لجنة شؤون المحاكم القيام بالمهام والصلاحيات التالية:

1. اقتراح السياسة العامة والخطط والأهداف الإستراتيجية للمحاكم وكذلك الخطط التطويرية للجهازين القضائي والإداري للمحاكم.
2. إيجاد آلية تكاملية وتنسيقية بين الجهازين القضائي والإداري للمحاكم، تضمن قيامهما باختصاصاتهما المقررة بموجب قوانين المركز وأنظمة المركز وقواعد المحاكم.
3. اقتراح ودراسة مشاريع القوانين والقواعد واللوائح والأنظمة المتعلقة بالمحاكم، ومشاريع قوانين المركز التي يتم عرضها على المحاكم لإبداء الرأي بشأنها.
4. البت في المسائل التي يتم عرضها عليها من الرئيس.
5. أي مهام أو صلاحيات أخرى يتم تكليفها بها من الحاكم أو الرئيس.

القانون الواجب التطبيق على الدعاوى

المادة (23)

تُطبّق المحاكم على الدعاوى المنظورة أمامها قوانين المركز وأنظمة المركز، ما لم تنص هذه القوانين والأنظمة على غير ذلك، أو يتفق أطراف الدعوى على تطبيق تشريع آخر.



صلاحيات المحاكم المادة (24)

أ- تعيين المُقيّمين:

1. لغايات أي دعوى منظورة أمام المحاكم، يجوز للقاضي تعيين مُقيّم أو أكثر يكون مُستقلاً وخبيراً في مجاله، لمُعاونة المحاكم في البت في المسائل التي تنظرها، ويتعيّن على المُقيّم قبل مُباشرة مهامّه أن يُؤدّي اليمين أو الإقرار وفقاً لقواعد المحاكم.
2. إذا قدّم المُقيّم المُعيّن وفقاً للبند (1) من الفقرة (أ) من هذه المادة رأيه للمحاكم، فعلى المحاكم إتاحة الفرصة لأطراف الدعوى للتعقيب على رأي المُقيّم.
3. إذا أخذ القاضي برأي المُقيّم بشكل كبير، فيجب أن يتضمّن الحُكم الذي سيصدر عنه الإشارة إلى المسائل التي استند إليها في رأي المُقيّم ومدى الاعتماد عليها في إصدار حُكمه.
4. يُصدر المُسجّل أمراً بدفع أتعاب المُقيّم المُعيّن بموجب هذه المادة، وتعويضه عن أي نفقات معقولة تحمّلها خلال مُباشرته لمهامّه، وفقاً لقواعد المحاكم.
5. يجب على المُقيّم إذا وجد لديه أو قد يوجد لديه أي تعارض في المصالح حول موضوع الدعوى أن يُفصح عن هذا التعارض للقاضي وأطراف الدعوى.
6. لغايات هذه المادة، يُقصد بتعارض المصالح إذا كان لدى المُقيّم أي مصلحة، سواء ماليّة أو غيرها، قد تتعارض مع قيامه بأداء مهامّه بشكل سليم فيما يتعلق بإجراءات الدعوى.

ب- تعيين حُرّاس قضائيين ومُصفّين مُؤقتين:

1. للمحاكم في أي مرحلة من مراحل الدعوى، أن تُصدر أمراً وقتياً بتعيين حارس قضائي أو مُصفّ مُؤقت.
2. للمحاكم فرض أي شروط وأحكام تراها مُناسبة على تعيين الحارس القضائي أو المُصفّي المُؤقت، ومنجهما أي صلاحيات تراها ضروريّة.

ج- للمحاكم إصدار أي أوامر وقتيّة تراها عادلة أو مُناسبة، بما في ذلك إعادة الأموال، أو استرداد الأرباح، أو منح التعويض بدلاً من إصدار الأمر بالتقييد، أو منح أي تعويضات أخرى مُنظمة وفقاً لقوانين المركز وأنظمة المركز.

د- للمحاكم أن تُصدر ما تراه مُناسباً من أوامر تتعلّق بسير إجراءات الدعوى المنظورة أمامها، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1. الأوامر المنصوص عليها في قوانين المركز.
2. الأوامر التقيديّة، بما في ذلك الأمر بأداء أو القيام بعمل مُعيّن.



3. الأوامر المؤقتة أو الوقتية المحددة وفقاً لقوانين المركز.
4. الأوامر الصادرة التي لا يتم إخطار الأطراف الأخرى بها، في الحالات التي تقتضيها الظروف.
5. فرض أي عقوبة تتعلق بازدراء المحاكم.
6. الأمر بفرض أي تدابير لازمة لضمان حسن سير العدالة.
7. الأمر بإحالة المسائل التي تُشكّل جريمة وفقاً للتشريعات السارية في الإمارة إلى النائب العام للإمارة.

هـ- للمحاكم وفقاً لتقديرها وإذا ارتأت ذلك مناسباً، أن تقوم بما يلي:

1. وقف تنفيذ أي قرار أو أمر أو إجراء.
 2. ضم أي طرف إلى الدعوى أو إجراءات الدعوى.
 3. تعليق تنفيذ أي أمر تقييدي أو أي أمر وقتي آخر.
 4. إصدار أي أوامر أخرى تراها ضرورية من شأنها أن تضمن حسن سير العدالة.
- و- للمحاكم من تلقاء نفسها أو بموجب طلب يُقدّم إليها، استدعاء أي شخص كشاهد، وإلزامه بتقديم أي مُستندات تراها لازمة لضمان حسن سير العدالة.

ز- للمحاكم أن تأمر أي شخص بالتمثل أمامها لأداء الشهادة تحت اليمين أو الإقرار فيما يتعلق بأي دعوى منظورة أمامها، وللمحاكم ودون الإخلال بما ورد في هذه المادة، القيام بما يلي:

1. تضمين الأمر وقت ومكان وطريقة الاستجواب.
2. السماح لأي طرف في الدعوى بتقديم أدلة أو شهادة بالطريقة أو الشروط التي تحددها.
3. إصدار أمر بفرض غرامة مالية على أي شخص لا يمثل للأمر الصادر عن المحاكم وفقاً لهذه المادة.

ح- إذا أمرت المحاكم بدفع تعويضات، أو فوائد، أو تكاليف، أو غرامات مالية، أو أصدرت أي أمر يتضمن مبالغ مالية، فإنه يجوز استرداد هذه المبالغ كدين مُستحق الدّفع.

ط- للمحاكم السُّلطة التقديرية لإلزام أي طرف بتقديم تأمين على مصروفات الدعوى وفقاً للشروط والأحكام التي تراها مناسبة، وتُستثنى سُلطة دبي للخدمات المالية ومُسجّل الشركات في المركز من تقديم ذلك التأمين، متى كانت تلك الدعاوى مرفوعة من قبيلهما بموجب قوانين المركز وأنظمة المركز.

ي- للمحاكم إصدار أمر يحظر أو يُقيّد نشر الأدلة أو أي إجراء من إجراءات الدعوى المنظورة أمامها وذلك لضمان حسن سير العدالة.



إجراءات التقاضي والإثبات والأمور المُستعجلة والتنفيذ

المادة (25)

تُنظَّم إجراءات التقاضي والإثبات أمام المحاكم، والأمور المُستعجلة والوقتيّة والتحفُّظية، وإجراءات تنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر الصّادرة عن المحاكم، وفقاً لقوانين المركز وأنظمة المركز وقواعد المحاكم.

الاستثناء من تقديم التعهّد بالتعويض

المادة (26)

تُستثنى سلطة دبي للخدمات الماليّة ومُسجّل الشركات في المركز من تقديم التعهّد بالتعويض عن الأضرار عند إصدار الأمر الوقتي أو أي أمر آخر يصدر من قبل المحاكم وفقاً لقوانين المركز وأنظمة المركز وقواعد المحاكم.

العيوب التقنيّة والخلل الإجرائي

المادة (27)

على الرّغم ممّا ورد في هذا القانون، لا يترتب على أي عيب تقني أو خلل إجرائي بطلان الإجراءات أمام المحاكم، إلا إذا أمرت المحاكم بخلاف ذلك.

التقادم

المادة (28)

لا تُسمع الدعاوى التي تختص المحاكم بنظرها وفقاً لهذا القانون وقوانين المركز وأنظمة المركز وقواعد المحاكم، بعد مُضي (6) ست سنوات من تاريخ نشوء الحق المدّعى به، ما لم تُنصّ قوانين المركز أو أنظمة المركز على غير ذلك.

قاضي التنفيذ في المحاكم

المادة (29)

أ- يجري التنفيذ تحت إشراف قاضٍ يتم ندبه من بين القضاة بقرار من رئيس المحاكم، ويُعاونه في ذلك عدد كافٍ من مأموري التنفيذ في المحاكم، أو من خلال المكاتب والشركات التي يتم التعاقد معها من قبل المحاكم للقيام بمهام التنفيذ.



- ب- يُطبَّق قاضي التنفيذ الإجراءات المقرّرة بموجب هذا القانون وقواعد المحاكم.
- ج- يجوز لقاضي التنفيذ وقف تنفيذ الحكم أو القرار أو الأمر الصادر عن المحاكم ولفترة محدّدة وبالشروط التي يراها مناسبة، متى تبين له أن المُنْفَذ ضده مُعْسِراً، كما له أن يرفع وقف التنفيذ متى زال سببه.

السند التنفيذي

المادة (30)

- أ- لا يجوز التنفيذ الجبري إلا بسند تنفيذي وعلى النحو المُبيّن في هذا القانون وقواعد المحاكم.
- ب- يُعتبر سنداً تنفيذياً ما يلي:
1. الأحكام والقرارات والأوامر الصادرة عن المحاكم.
 2. أحكام التحكيم التي تُصادق عليها المحاكم.
 3. المُحرّرات والمُستندات المُوثّقة طبقاً لهذا القانون.
 4. اتفاقيّات التسوية التي يتم إبرامها ويعتمدها مركز الوساطة المُنشأ في المحاكم.
 5. اتفاقيّات التسوية التي تُصادق عليها المحاكم خلال نظر الدعوى.
 6. المُستندات الأخرى التي يمنحها القانون صفة السند التنفيذي.
- ج- يُذيل السند التنفيذي وفقاً للصيغة التي يتم تحديدها بموجب قواعد المحاكم.
- د- على جميع السُلطات والجهات المعنية في الإمارة أن تُبادر إلى تنفيذ السند التنفيذي، وأن تُعين على تنفيذه ولو جبراً متى طُلب منها ذلك.

اختصاصات قاضي التنفيذ داخل وخارج المركز

المادة (31)

- مع مُراعاة حكم المادة (29) من هذا القانون، يختص قاضي التنفيذ بما يلي:
1. تنفيذ الأحكام النهائية والأوامر والقرارات الصادرة عن المحاكم، متى كان محل التنفيذ يقع داخل نطاق المركز.
 2. تنفيذ الأحكام والقرارات القضائيّة الصادرة عن المحاكم الأجنبيّة أو المحليّة، بما فيها محاكم دبي، في حال كان التنفيذ يقع على أي من هيئات المركز، أو مُؤسّسات المركز، أو مُؤسّسات المركز المُرخّصة، أو أي كيان يقع داخل نطاق المركز.
 3. تنفيذ أحكام التحكيم المُصادق عليها من المحاكم، في حال كان التنفيذ يقع على أي من هيئات



- المركز، أو مؤسسات المركز، أو مؤسسات المركز المُرخَّصة، أو أي كيان يقع داخل نطاق المركز.
4. تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية المُذيلة بالصيغة التنفيذية الصادرة عن المحاكم الأجنبية أو المحلية، بما فيها محاكم دبي، وكذلك القرارات والأوامر الوقتية والتحفُّظية الصادرة عن المحاكم الأجنبية أو المحلية، بما فيها محاكم دبي وهيئات التحكيم، داخل المركز وبالطرق المُقرَّرة في قواعد المحاكم.
5. تنفيذ وصايا غير المُسلمين المُسجَّلة في المركز، سواء كان محل التنفيذ داخل المركز أو خارجه.
6. الفصل في جميع مُنازعات التنفيذ الوقتية والتحفُّظية والمُستعجلة وإصدار الأحكام والقرارات والأوامر المُتعلِّقة بذلك، في الأحوال التي تختص فيها المحاكم بالطلب أو الدعوى موضوع السند التنفيذي.
7. الفصل في جميع مُنازعات التنفيذ الوقتية والتحفُّظية والمُستعجلة وإصدار الأحكام والقرارات والأوامر المتعلقة بذلك في حدود نطاق المركز، وذلك في الأحوال التي يجري التنفيذ فيها بناءً على سند تنفيذي صادر عن جهة أخرى غير المحاكم، وفي هذه الأحوال لا يجوز لقاضي التنفيذ بالمحاكم البحث في موضوع الحكم أو الأمر أو القرار محل التنفيذ إلا في حدود ما يُقرِّره هذا القانون بشأن إجراءات التنفيذ ودون المساس بأصل الحق المقضي به.

التنفيذ بواسطة محاكم دبي

المادة (32)

- أ- يستعين قاضي التنفيذ في المحاكم بقاضي التنفيذ بمحاكم دبي، لتنفيذ السند التنفيذي الصادر عن المحاكم، متى كان محل التنفيذ يقع خارج المركز، شريطة ما يلي:
1. أن يكون الحكم أو الأمر أو القرار الصادر عن المحاكم المطلوب تنفيذه نهائياً وقابلاً للتنفيذ.
 2. أن يُرفق بالحكم أو الأمر أو القرار الصادر عن المحاكم المطلوب تنفيذه ترجمة رسمية له إلى اللغة العربية.
 3. أن يتم وضع الصيغة التنفيذية على الحكم أو الأمر أو القرار الصادر عن المحاكم.
 4. أن تُوجَّه المحاكم رسالة رسمية إلى محاكم دبي، تطلب بمقتضاها إنابة محكمة أخرى لتنفيذ الحكم أو الأمر أو القرار الصادر عنها.
 5. سداد صاحب الشأن الرسوم المُقرَّرة على طلب التنفيذ لدى محاكم دبي.
- ب- تُتبع في شأن تنفيذ الأحكام أو الأوامر أو القرارات الصادرة عن المحاكم وفقاً لهذه المادة الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في المرسوم بقانون اتحادي رقم (42) لسنة 2022 المُشار إليه، ولا



يجوز لقاضي التنفيذ بمحاكم دبي البحث في موضوع الحكم أو الأمر أو القرار الصادر عن المحاكم إلا في حدود ما يُفَرِّضُه هذا القانون بشأن إجراءات التنفيذ ودون المساس بأصل الحق المقضي به.

ج- على قاضي التنفيذ بمحاكم دبي الذي أجرى التنفيذ وفقاً لهذه المادة، أن يقوم بإعلام قاضي التنفيذ بالمحاكم بشأن ما تم في ملف طلب التنفيذ، وعليه أن يُحوَّل إليه حصيلة التنفيذ، وإذا وجد قاضي التنفيذ بمحاكم دبي أن هناك أسباباً قانونية تمنع التنفيذ أو تعذر عليه التنفيذ لأي سبب آخر، فعليه إعلام قاضي التنفيذ بالمحاكم بذلك.

المُعاهدات والاتفاقيات الدوليّة

المادة (33)

لا تخل أحكام المواد (30)، (31)، و(32) من هذا القانون بأحكام المُعاهدات والاتفاقيات الدوليّة التي تكون الدولة طرفاً فيها أو مُنصّمة إليها، المُتعلّقة بتنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر الصادرة عن المحاكم الأجنبيّة.

استئناف قرارات قاضي التنفيذ

المادة (34)

مع مُراعاة ما ورد في المادة (14) من هذا القانون، يجوز استئناف قرارات قاضي التنفيذ مُباشرة أمام محكمة الاستئناف وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قواعد المحاكم.

ازدراء المحاكم

المادة (35)

- أ- بالإضافة إلى العُقوبات المُقرّرة وفقاً للتشريعات السارية، يُعاقب بالغرامة الماليّة التي تُقدّرُها المحاكم وفقاً لقواعد المحاكم، كُل من ارتكب أيّاً مما يلي:
1. إهانة القاضي، أو المُسجّل، أو الضابط القضائي، أو عضو محكمة الدعاوى الصغيرة، أو أحد الشُّهود، أو الخُبراء، أو المُترجمين، أو أي من مُوظفي المحاكم أو أي مُحامٍ أثناء تواجده في المحاكم، خلال الجلسة أو قبلها.
 2. القيام عمداً بتعطيل إجراءات الجلسة أمام المحاكم أو إساءة التصرف فيها.
 3. التقديم عمداً إلى المحاكم أدلة مُزوّرة بغرض إعاقة سير العدالة.



4. إتلاف أو تخريب مُمتلكات المحاكم أو أي من مُمتلكات قُضائِها أو مُوظفيها.
 5. عدم الامتثال للأحكام والقرارات والأوامر الصادرة عن المحاكم، أو الامتناع عن تنفيذ الحُكم أو القرار أو الأمر الصادر عنها.
 6. إهانة أو التشهير علناً بالمحاكم أو أحد قُضائِها، أو المُسجّل، أو الضابط القضائي، أو عُضو محكمة الدعاوى الصغيرة، أو أي من مُوظفي المحاكم، سواء على وسائل التواصل الاجتماعي أو وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة أو بأي وسيلة من وسائل تقنيّة المعلومات.
- ب- بالإضافة إلى عُقوبة الغرامة الماليّة المُشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، للمحاكم اتخاذ أي من التدابير التي تراها ضروريّة لضمان حسن سير العدالة أو إحالة الأمر إلى النَّائب العام للإمارة.

تعيين القُضاة

المادة (36)

- أ- يُعيّن القُضاة بمرسوم يُصدّره الحاكم، بناءً على توصية الرئيس.
- ب- تُحدّد شروط تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة القُضاة، والمُخصّصات والرواتب والبدلات والعلاوات والمُسمّيات والدرجات الوظيفيّة وسائر شُؤونهم الوظيفيّة، بمُوجب لائحة تصدّر عن الرئيس في هذا الشأن، بناءً على توصية رئيس المحاكم.
- ج- تكون أقدميّة القُضاة اعتباراً من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم، ما لم ينص المرسوم الصادر في هذا الشأن على تاريخ آخر، وإذا عُيّن أو رُقي أكثر من قاضٍ في مرسوم واحد، كانت الأقدميّة بينهم بحسب ترتيبهم في المرسوم.
- د- تسري أحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999 والمرسوم بقانون اتحادي رقم (57) لسنة 2023 المُشار إليهما، بحسب الأحوال، على القُضاة المُواطنين.
- هـ- على القاضي عند تعيينه وقبل مُباشرته لمهامّه أداء القسم أمام الحاكم أو من ينوب عنه، وفقاً للصيغة التالية: "أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأن أؤدي عملي بصدق وأمانة وأن أحترم التشريعات السارية".

تعيين الضُّباط القضائيين

المادة (37)

- أ- يُعيّن الضُّباط القضائيون بقرار يُصدّره رئيس المحاكم، بالتنسيق والتشاور مع مدير المحاكم.



- ب- تُحدّد شروط تعيين الضُّباط القضائيين وترقيتهم، ومُخصّصاتهم الماليّة ورواتبهم وعلاواتهم ومُسمّياتهم وسائر شؤونهم الوظيفيّة بمُوجب لائحة تصدّر عن الرئيس في هذا الشأن، بناءً على توصية رئيس المحاكم.
- ج- تكون أقدميّة الضُّباط القضائيين اعتباراً من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم، ما لم يُنصّ القرار الصادر في هذا الشأن على تاريخ آخر، وإذا عيّن أو رُقيّ أكثر من ضابط قضائيّ في قرار واحد، كانت الأقدميّة بينهم بحسب ترتيبهم في القرار.
- د- تسري أحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999 والمرسوم بقانون اتحادي رقم (57) لسنة 2023 المُشار إليهما، بحسب الأحوال، على الضُّباط القضائيين المُواطنين.
- هـ- على الضُّابط القضائيّ عند تعيينه وقبل مُباشرته لمهامّه أداء القسم أمام رئيس المحاكم أو من ينوب عنه وفقاً للصيغة التالية: "أقسم بالله العظيم أن أؤدي عملي بصدق وأمانة وأن أحترم التشريعات السارية".

الإقرارات المشفوعة باليمين

المادة (38)

- أ- يجوز للمحاكم أن تطلبّ تحليف اليمين وتوثيق الإقرار المشفوع باليمين على الدليل الكتابي لغايات إجراءات التقاضي أمامها.
- ب- لغايات الفقرة (أ) من هذه المادة، تُقبل اليمين والإقرار المشفوع باليمين على الدليل الكتابي المُقدّم للمحاكم من قبل:
1. القاضي أو الضابط القضائي أو المُسجّل.
 2. مُحام مُؤهل.
 3. أي شخص مُخوّل بتحليف اليمين في الدولة.
 4. أي شخص مُخوّل بتحليف اليمين داخل الدولة التي أُجري فيها الإقرار.

حصانة واستقلال القُضاة

المادة (39)

- أ- القُضاة مُستقلّون في أداء مهامّهم، لا سلطان عليهم في مُزاولةهم لواجباتهم لغير القانون، ولا يجوز المساس باستقلال القُضاة.
- ب- القُضاة غير مسؤولين عمّا يقع منهم من أعمال أثناء تاديتهم لمهامّهم.



ج- لا يجوز قيّد أي دعوى، أيّاً كان نوعها، ضد القاضي فيما يتعلق بأعمال وظيفته أو بسببها أو أثناء قيامه بها أو ما ينتج عنها، إلا وفقاً للشروط والقواعد والأحوال المنصوص عليها في لائحة القواعد والإجراءات المُنظمة لشؤون القضاة الصادرة عن الرئيس.

عزل القضاة

المادة (40)

يجوز عزل القاضي من منصبه بمرسوم يُصدّره الحاكم لأسباب تتعلق بعدم القدرة أو العجز أو سوء السلوك الذي يكون من شأنه أن يحط من شرف القضاء، وتتم مساءلة القضاة تأديبياً من خلال لجنة يتم تشكيلها بقرار من الحاكم بناءً على توصية الرئيس.

انتهاء خدمة القاضي

المادة (41)

أ- تنتهي خدمة القاضي في أي من الحالات التالية:

1. الوفاة.
2. الاستقالة.
3. بلوغ سن الإحالة إلى التقاعد، ما لم يتم تمديد الخدمة بقرار من الرئيس.
4. العزل بحكم تأديبي طبقاً لحكم المادة (40) من هذا القانون.
5. الإحالة إلى التقاعد، أو النقل إلى وظيفة غير قضائية، وفقاً لأحكام لائحة القواعد والإجراءات المُنظمة لشؤون القضاة الصادرة عن الرئيس.
6. انتهاء أو فسخ عقد توظيف القاضي غير المواطن.
7. عدم اللياقة الصحية بموجب تقرير طبي، صادر من إحدى الجهات الصحية المختصة.

ب- يجوز للقاضي الاستقالة من منصبه كقاضٍ في المحاكم في أي وقت بموجب إخطار كتابي موجه إلى الحاكم، وتُقبل استقالة القاضي بقرار من رئيس المحاكم بعد عرضها على الرئيس، ويصدّر

بها مرسوم من الحاكم متى كانت مُدّة خدمته في المحاكم لا تقل عن (10) عشر سنوات.

ج- تُسوّى مُستحقّات القاضي المُستقيل بتاريخ قبول الاستقالة، وفقاً للائحة القواعد والإجراءات المُنظمة لشؤون القضاة الصادرة عن الرئيس.

د- تُنهي خدمة القاضي في الحالات المُحدّدة في البنود (3)، (4)، و(5) من الفقرة (أ) من هذه المادة بمرسوم يُصدّره الحاكم.



رسوم الدعاوى والخدمات

المادة (42)

تُستوفى على الطلبات والدعاوى المرفوعة أمام المحاكم والخدمات التي تُقدّمها، الرسوم التي يصدر بتحديدتها قرار من الرئيس في هذا الشأن.

الحلول والإلغاءات

المادة (43)

- أ- يحل هذا القانون محل قانون المركز رقم (10) لسنة 2004 والقانون رقم (12) لسنة 2004 المشار إليهما.
- ب- يُلغى أي نص في أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه وأحكام هذا القانون.
- ج- يستمر العمل باللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لقانون المركز رقم (10) لسنة 2004 والقانون رقم (12) لسنة 2004 المشار إليهما، إلى المدى الذي لا تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون، وذلك إلى حين صدور اللوائح والقرارات التي تحل محلّها.

النشر والسريان

المادة (44)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

محمد بن راشد آل مكتوم
حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ 3 مارس 2025م
الموافق 3 رمضان 1446هـ



Law No. (2) of 2025
Concerning
Dubai International Financial Centre Courts¹

We, Mohammed bin Rashid Al Maktoum, Ruler of Dubai,

After having reviewed:

The Constitution of the United Arab Emirates;

Federal Law No. (7) of 1999 Issuing the Pensions and Social Security Law and its amendments;

Federal Law by Decree No. (42) of 2022 Issuing the Civil Procedure Code (the “Civil Code”);

Federal Law by Decree No. (57) of 2023 Concerning Pensions and Social Security;

Law No. (12) of 2004 Concerning the Dubai International Financial Centre Courts and its amendments;

Law No. (6) of 2005 Regulating the Dubai Courts and its amendments;

Law No. (21) of 2015 Concerning Judiciary Fees at Dubai Courts and its amendments;

Law No. (13) of 2016 Concerning the Judicial Authorities in the Emirate of Dubai and its amendments;

Law No. (15) of 2017 Concerning the Administration of Estates and Implementation of Wills of Non-Muslims in the Emirate of Dubai;

Law No. (5) of 2021 Concerning the Dubai International Financial Centre (DIFC);

Decree No. (34) of 2021 Concerning the Dubai International Arbitration Centre;

Law No. (10) of 2004 Concerning the Dubai International Financial Centre Courts;

DIFC Arbitration Law No. (1) of 2008 and its amendments; and

Resolution No. (3) of 2022 in respect of Issuing a Regulation of the Rules, and Procedures Governing the Affairs of the Judges of the Dubai International Financial Centre (DIFC) Courts (the “**Regulation Governing the Affairs of the DIFC Courts’ Judges**”),

Do hereby issue this Law.

©2025 The Supreme Legislation Committee in the Emirate of Dubai

1- Every effort has been made to produce an accurate and complete English version of this legislation. However, for the purpose of its interpretation and application, reference must be made to the original Arabic text. In case of conflict, the Arabic text will prevail.



Title of the Law

Article (1)

This Law will be cited as the “DIFC Courts Law No. (2) of 2025”.

Definitions

Article (2)

In this Law, unless the context indicates otherwise, the following terms and expressions listed below shall have the corresponding meanings.

Terms	Definitions
State	The United Arab Emirates.
Emirate	The Emirate of Dubai.
Ruler	His Highness the Ruler of the Emirate of Dubai.
DIFC	Dubai International Financial Centre.
President	The President of the DIFC.
DIFC Courts	The DIFC Courts including the Court of Appeal, the Courts of First Instance, and the Small Claims Tribunal.
Dubai Courts	The Dubai Courts regulated under Law No. (6) of 2005 and Law No. (13) of 2016, referred to hereinabove.
Claim	Claims or applications relating to rights or liabilities.
Judge	Judge of the DIFC Courts.
Enforcement Judge	The Judge assigned to perform enforcement functions in accordance with the provisions of this Law.
Member of the Small Claims Tribunal	Judicial Officer.
Judicial Officer	Judicial employee appointed to the DIFC Courts to perform the judicial functions prescribed by this Law.
Registrar	Registrars and assistant registrars of the DIFC Courts who are responsible for supervising the registries of applications, claims and enforcement, the Non-Muslims Wills Registry,



	and any registry or service assigned to the DIFC Court for supervision in accordance with the DIFC Regulations and Rules of the Courts.
DIFC Bodies	The DIFC Bodies as established and regulated in accordance with Law No. (5) of 2021 as well as the DIFC Laws. Any entity or business established, licensed, registered, or
DIFC Establishment	permitted to operate or to carry on any activity in or through the DIFC pursuant to the DIFC Laws and the DIFC Regulations, including Licensed DIFC Establishments. Any entity or business licensed, registered, authorised, or
Licensed DIFC Establishment	recognised by the Dubai Financial Services Authority (DFSA) to carry on Financial Services or Ancillary Services under Law No. (5) of 2021 and the DIFC Laws. Any laws issued by the Ruler concerning the DIFC.
DIFC Laws	Any rules, regulations, bylaws, or orders relating to the DIFC
DIFC Regulations	issued by the President or by the DIFC Bodies. The rules regulating litigation procedure before the DIFC
Rules of the Courts (RDC)	Courts, as issued by the President. Any judgement or decision of a foreign court.
Foreign Judgements	Domestic and Foreign Arbitral Awards.
Arbitral Awards	

Scope of the Law

Article (3)

The provisions of this Law shall apply to the DIFC Courts established under Law No. (12) of 2004, as referred to hereinabove.

The DIFC Courts' Venue

Article (4)

A. The venue of the DIFC Courts shall be situated within the DIFC. However, by decision



of the Chief Justice, certain hearings may be held outside the DIFC by any means, or as stipulated in the Rules of the Courts.

- B. A DIFC Court may at any stage of a proceeding:
1. direct that the proceeding or a part of the proceeding be conducted or continued at a place specified in the order, subject to such conditions as the DIFC Court may determine; and
 2. direct that DIFC Laws, DIFC Regulations, and Rules of the Courts shall continue to apply to the proceedings in that venue.

Regulation and Function of the DIFC Courts

Article (5)

The affairs of the judicial and administrative bodies of the DIFC Courts shall be regulated, and their functions determined, pursuant to this Law, DIFC Laws, and DIFC Regulations. The DIFC Courts shall exercise their duties and functions independently in accordance with the provisions of this Law, DIFC Laws, DIFC Regulations and Rules of the Courts.

Litigation before the DIFC Courts

Article (6)

Litigation before the DIFC Courts shall consist of two distinct tiers, in accordance with the provisions of this Law, DIFC Laws, and Rules of the Courts.

Language of the DIFC Courts

Article (7)

The official language of the DIFC Courts is English, an interpreter will be assigned, when necessary, after taking an oath.

DIFC Court Proceedings

Article (8)

- A. All DIFC Court hearings shall be held open to the public and all judgements will be announced publicly unless the DIFC Laws or the Rules of the Courts shall stipulate otherwise, or the DIFC Court shall order otherwise of its own initiative.
- B. In any proceeding, evidence shall be given orally or by affidavit, or as otherwise directed or allowed by the DIFC Courts. A DIFC Court may, for the purposes of any proceeding, direct or allow testimony to be given by video link, telephone, electronic device, or other appropriate means. The testimony shall be given on oath or affirmation unless:



1. the person giving the testimony is in a foreign country; or
 2. either the law in force in that country does not permit the person to give testimony on oath or affirmation for the purposes of the proceeding; or the law in force in that country would make it inconvenient for the person to give testimony on oath or affirmation for the purposes of the proceeding; and the DIFC Court deems it appropriate for the testimony to be given otherwise than on oath or affirmation.
- C. Where the testimony is given otherwise than on oath or affirmation as stipulated in subparagraph (B)(2) of this Article, the DIFC Court shall give such testimony the weight it considers appropriate.

Judgements of the DIFC Courts

Article (9)

- A. Judgements issued by the DIFC Courts shall be rendered and enforced in the name of the Ruler, in accordance with this Law, DIFC Laws and Rules of the Courts.
- B. Judgements may be delivered by a single Judge in the event that more than one Judge has heard the proceeding.
- C. Judgements of the DIFC Courts may, from the date of the judgement, carry legal interest on the judgement sum. Such interest shall be:
1. at the rate fixed by the Rules of the Courts; or
 2. at a rate that is lower than that fixed by the Rules of the Courts as the DIFC Court deems appropriate.
- D. Judgements, orders, and decisions issued by the DIFC Courts shall be issued:
1. under the seal of the DIFC Court; and
 2. signed by the Judge, the Registrar, or an officer acting with the authority of the Registrar.

Appointment and Functions of the Chief Justice

Article (10)

- A. The DIFC Courts shall have a Chief Justice and one or more Deputy Chief Justice(s) who shall be appointed pursuant to a decree issued by the Ruler upon the President's recommendation.
- B. In addition to the functions assigned to him under Law No. (5) of 2021 referred to above, the Chief Justice shall have the following duties and powers:
1. forming DIFC Court circuits, including the Small Claims Tribunal, and issuing instructions related to their functions;



2. establishing the policies and procedures of the judicial affairs of the DIFC Courts;
 3. proposing draft laws and regulations relating to DIFC Courts affairs and matters which fall within their jurisdiction, and submit the same to the President for approval or for issuing directives on relevant action, as found appropriate;
 4. proposing and submitting Rules of the Courts to the President for adoption and issuing instructions for the implementation of these rules after adoption;
 5. directing for a public consultation on the draft DIFC laws and regulations concerning DIFC Courts matters and issues that fall within its jurisdiction, and on which DIFC Court users may share their comments within such period as specified by the Chief Justice;
 6. directing for the publication of draft Rules of the Courts by means of a notice to all court users for their comments. This notice shall include the provisions contained therein and a summary of the draft;
 7. overseeing and monitoring Judges to perform their duties fully;
 8. overseeing and monitoring Registrars to perform their duties relating to legal affairs;
 9. issuing rules and instructions for the register of practitioners and lawyers who are duly licensed to appear before the DIFC Courts, and issuing a comprehensive code of professional conduct;
 10. appointing and terminating Judicial Officers, including Members of the Small Claims Tribunal, and determining their duties, powers, conditions of service and entitlements in consultation with the Director of the DIFC Courts; and
 11. any other functions or duties assigned by the President or in accordance with the provisions of the DIFC Laws, DIFC Regulations, Rules of the Courts, and the legislation in force in the Emirate that are applicable within the DIFC.
- C. The Chief Justice shall determine the design and specifications of the DIFC Courts' official seal which shall be maintained in the custody of the Registry, or as the Chief Justice directs.
- D. The Chief Justice may delegate any of the functions provided in paragraph (B) of this Article to the most senior Deputy Chief Justice, provided that such delegation is made in writing and specific.
- E. In addition to duties assigned by the Chief Justice, the most senior Deputy Chief Justice shall exercise all the duties and powers vested in the Chief Justice, under this Law and the cited Law No. (5) of 2021, in the event of absence or vacancy of position.



Appointment and Functions of the Director

Article (11)

- A. The DIFC Courts shall have a Director, who shall be appointed by a decree issued by the Ruler and a deputy Director, who shall be appointed pursuant to a decision issued by the President on the Director's recommendation.
- B. In addition to the functions assigned to him under Law No. (5) of 2021 referred to above, the DIFC Courts Director shall have the following duties and powers:
1. establishing the policies, rules and procedures of the DIFC Courts related to the administrative function of the DIFC Courts;
 2. supervising the register of practitioners licensed to appear before the DIFC Courts, as well as the Pro Bono Programme;
 3. supervising the register of certificates, authentication, and attestation, and establishing the necessary regulations for its function;
 4. supervising the Ancillary Services, and establishing the necessary regulations for their function; and
 5. any other duties or powers assigned by the President or in accordance with the provisions of the DIFC Laws, DIFC Regulations, Rules of the Courts, and the legislation in force in the Emirate that are applicable within the DIFC.
- C. The Director of the DIFC Courts may delegate any powers to the Deputy Director or to any of the DIFC Courts employees, provided that such delegation is in writing and specific.
- D. In addition to the duties assigned by the Director of the DIFC Courts, the Deputy Director shall exercise all the duties and powers assigned to the Director pursuant to this Law and the cited Law No. (5) of 2021, in the event of absence or vacancy of position.
- E. The remuneration and financial allocations for the Deputy Director of the DIFC Courts shall be determined in accordance with a resolution to be issued by the President in this regard.

DIFC Courts Registries

Article (12)

- A. The DIFC Courts shall have the following registries:
1. The Registry for the registration of applications, claims, and the enforcement of judgements, as well as the enforcement of non-Muslims Wills;
 2. The Wills Registry for non-Muslims under the DIFC Courts Ancillary Services;
 3. The Register of practitioners licensed to appear before the DIFC Courts, and the



Pro Bono Programme, under the DIFC Courts Ancillary Services;

4. Certificates, authentication, and attestation services Registry, under the DIFC Courts Ancillary Services; and
 5. any other registry to be established by the DIFC Courts pursuant to a decision by the President.
- B. The Chief Justice and the Director, each within his own functions, shall determine the framework of the registries referred to in sub-paragraphs (A)(1), (A)(2) and (A) (3) of this Article, and the records that must be listed therein.
- C. The President shall determine the operational framework of the certificates, authentication, and attestation services Registry referred to in sub-paragraph (A)(4) of this Article, and the records listed therein.

The Mediation Centre

Article (13)

An organisational unit called the “**Mediation Centre**” shall be established at the DIFC Courts to consider disputes and resolve them amicably. The President shall determine its operational framework, functions and procedures followed therein.

Jurisdiction of the DIFC Courts

Article (14)

- A. The DIFC Courts have exclusive jurisdiction to hear and determine:
1. Civil or commercial and employment claims and applications by or against the DIFC Bodies or DIFC Establishments and those to which DIFC Bodies or DIFC Establishments are party;
 2. Civil or commercial and employment claims and applications arising from or related to contracts, whether concluded, completed, or performed, wholly or partly, within the DIFC, or which will be or should be performed, wholly or partly, within the DIFC, as expressly provided in such contracts;
 3. Civil or commercial and employment claims and applications, arising out of or related to any incident or transaction relevant to the DIFC Bodies or DIFC Establishments, their own activities, or those related to the activities of the employees in any of them, that take place, wholly or partly, within the DIFC;
 4. Claims and applications arising out of or related to trust instruments established or registered in the DIFC and non-Muslim Wills which are registered with the DIFC Courts;



5. Claims and applications for the ratification or recognition of Arbitral Awards, in accordance with the Arbitration Law in force within the DIFC.
 6. Claims and applications arising from or related to any arbitration procedures where:
 - i. the seat or legal place of arbitration is the DIFC;
 - ii. arbitral proceedings take place within the DIFC, and the parties have not agreed on the seat or legal place of arbitration; or
 - iii. the parties agree to the DIFC Courts' jurisdiction for disputes arising out of arbitration proceedings.
 7. Claims and applications over which the DIFC Courts have jurisdiction under the DIFC Laws, DIFC Regulations, and the legislation in force in the Emirate, as well as any international treaty and convention to which the State has acceded or is a party to.
- B. The DIFC Courts have jurisdiction to hear and determine civil and commercial claims and applications, where the parties expressly agree in writing to the DIFC Courts' jurisdiction, whether before or after the dispute arises, provided that such agreement is made pursuant to specific, clear and express provisions.
- C. The DIFC Courts may decline jurisdiction to hear the following proceedings:
1. Claims falling within the jurisdiction of the DIFC Courts but where the parties have agreed in writing to the jurisdiction of another court;
 2. Claims in which a final judgement has been issued by any other court and can be enforced within the DIFC.

Interim and Precautionary Measures

Article (15)

The DIFC Courts have jurisdiction to hear and determine applications for interim or precautionary measures related to the following:

1. Claims and applications that fall within the jurisdiction of the DIFC Courts.
2. A claim for the disclosure of the true identity of a defendant or a potential defendant, against whom a claim may be brought before the DIFC Courts.
3. A claim for the disclosure of funds or assets owned by the defendant or applicant in applications and claims that fall within the jurisdiction of the DIFC Courts.
4. Applications, claims, or current or future arbitral proceedings brought outside the DIFC seeking suitable precautionary measures within the DIFC.



Composition of the DIFC Courts

Article (16)

- A. The DIFC Courts shall comprise of the following:
1. Court of Appeal;
 2. Courts of First Instance, which includes specialised courts formed therein; and
 3. Small Claims Tribunal.
- B. The order of these DIFC Courts shall be as set forth in paragraph (A) of this Article and shall have exclusive jurisdiction in accordance with this Law and the procedures stipulated under the Rules of the Courts.

Composition and Jurisdiction of the Court of Appeal

Article (17)

- A. The Court of Appeal shall consist of one circuit or more, comprising three (3) Judges in each circuit, or in an exceptional case, upon a decision issued by the Chief Justice in this regard, five (5) Judges.
- B. The Court of Appeal is to be presided over by the Chief Justice of the DIFC Courts, or by the next most senior Judge, when necessary.
- C. The Court of Appeal has exclusive jurisdiction to hear and determine:
1. Appeals filed against judgements and decisions issued by the Courts of First Instance;
 2. Requests for interpretation by the Courts of First Instance concerning any matter brought before it; and
 3. Requests for interpretation of any DIFC Laws and DIFC Regulations upon an application submitted to the Chief Justice by any of the DIFC Bodies, DIFC Establishments, or Licensed DIFC Establishments. Such interpretation shall have the same authority as the interpreted Legislation or Regulation.
- D. Judgements shall be handed down unanimously or by majority, in the event of a dissent, the dissenting Judge may include his dissenting opinion.
- E. The Court of Appeal may, in exercising its appellate jurisdiction under paragraph (C) of this Article:
1. issue any order that could have been issued or granted by the Courts of First Instance;
 2. affirm or vary the judgement or decision issued by the Courts of First Instance;
 3. attach terms or conditions to an order it issues;
 4. annul or set aside a judgement or decision;



5. refer any claim or issue for determination by the Courts of First Instance;
 6. issue an order for a new trial or hearing;
 7. compel or prohibit a specific action or an action of a specific class;
 8. issue an order on a declaration of facts;
 9. order the payment of interest;
 10. make an order with respect to costs; or
 11. make any other order that the Court of Appeal considers appropriate or just.
- F. Subject to paragraph (A) and paragraph (B) of this Article, a single Judge may exercise the appellate jurisdiction of the Court of Appeal to consider and determine matters relating to an application for:
1. Permission to appeal before the Court of Appeal against the judgement issued by the Courts of First Instance;
 2. Appeals against judgements and decisions issued by the Enforcement Judge;
 3. An extension of the time for filing an appeal before the Court of Appeal against the Courts of First Instance judgement;
 4. Permission to amend the grounds of an appeal brought before the Court of Appeal; and
 5. Stay of proceedings.
- G. The Rules of the Courts shall prescribe the time within which an appeal can be brought and the procedures and conditions relating to the filing and progression of the appeal.

Conclusive Judgements of the Court of Appeal

Article (18)

Judgements rendered by the Court of Appeal shall be final and conclusive and shall not be appealed in any way.

Composition and Jurisdiction of the Courts of First Instance

Article (19)

- A. The Courts of First Instance shall consist of specialised courts, whose composition and jurisdiction shall be determined by way of a decision of the Chief Justice and shall consist of one (1) or more divisions, each comprised of a single Judge.
- B. Subject to the DIFC Courts' jurisdiction as provided for in Article (14) of this Law, the Courts of First Instance shall have jurisdiction to hear and determine:
1. Insolvency claims in accordance with the provisions of the DIFC Laws, DIFC Regulations, and the Rules of the Courts;



2. Appeals or claims for judicial review of statutory decisions and procedures taken by the DIFC Bodies which are subject to appeal under the DIFC Laws, DIFC Regulations, and the Rules of the Courts;
 3. Applications for an injunction order restraining a person from engaging in conduct or requiring a person to carry out a certain act or action, and any other order the Court considers appropriate.
 4. Appeals against decisions or procedures made by the committees formed within the DIFC Bodies as provided for in the DIFC Laws, DIFC Regulations and Rules of the Courts.
 5. Appeals against judgements and orders issued by the Small Claims Tribunal, which are subject to appeal under the DIFC Laws, DIFC Regulations, and Rules of the Courts.
- C. Each specialised court shall have a Judge in charge of no less than an appellate judge level appointed by the Chief Justice. In the absence of a Judge in charge of a specialised court, a presiding judge shall be appointed by the Chief Justice to replace him. The Chief Justice may transfer Judges of the specialised courts from one court to another.

Composition and Jurisdiction of the Small Claims Tribunal

Article (20)

- A. The Small Claims Tribunal shall be constituted of one (1) circuit or more. The Chief Justice shall determine its processes and the value and type of claims.
- B. A Member of the Small Claims Tribunal shall hear and determine the claims before the Small Claims Tribunal, in addition to any other duties assigned under the Rules of the Courts.

Appeals Against Small Claims Tribunal Judgements

Article (21)

- A. Judgements of the Small Claims Tribunal may be appealed before the Courts of First Instance in accordance with the procedures established under the DIFC Laws, DIFC Regulations, Rules of the Courts or any Practice Direction or Order issued by the DIFC Courts, where the appeal relates to:
 1. a question of law;
 2. an allegation of a miscarriage of justice;
 3. an issue of procedural fairness; or
 4. a matter provided for in or under DIFC Laws.



- B. The Courts of First Instance may, in the exercise of their appellate jurisdiction under this Article, issue any orders or carry out any functions set out in paragraph (E) of Article (17) of this Law.
- C. Judgements issued by the Courts of First Instance under paragraph (A) of this Article are final and are not subject to any form of appeal.

DIFC Courts Affairs Committee

Article (22)

- A. A committee named the “**DIFC Courts Affairs Committee**” shall be established in the DIFC Courts, presided by the Chief Justice consisting of:
1. The most senior Deputy Chief Justice of the DIFC Courts;
 2. A Judge selected by the Chief Justice;
 3. The Director of the DIFC Courts;
 4. The Deputy Director of the DIFC Courts;
 5. The Registrar; and
 6. The Chief Operating Officer of the DIFC Courts.
- B. The Chairman of the DIFC Courts Affairs Committee may seek the assistance of anyone he deems appropriate with experience and expertise to attend its meetings and deliberations.
- C. The Courts Affairs Committee shall carry out the following duties and powers:
1. Proposing a general policy, strategic plans, objectives and development plans for the judicial and administrative bodies of the DIFC Courts;
 2. Coordinating and creating an integrative mechanism between the judicial cadre and the administrative bodies of the DIFC Courts, in accordance with their functions under the DIFC Laws, DIFC Regulations and the Rules of the Courts;
 3. Proposing and reviewing draft laws, rules, bylaws and regulations relating to the DIFC Courts, or draft DIFC laws referred to the DIFC Courts for feedback;
 4. Determining upon matters submitted to it by the President; and
 5. Exercising any other duties or powers assigned to it by the Ruler or the President.

Applicable Law

Article (23)

The DIFC Courts shall apply the DIFC Laws and DIFC Regulations to the proceedings before them, except where the DIFC Laws and DIFC Regulations provide otherwise or where the parties have expressly agreed that another law shall govern their dispute.



Powers of the DIFC Courts

Article (24)

- A. Power to Appoint Assessors:
1. For the purposes of any case pending before any of the DIFC Courts, a Judge may appoint one or more Assessors who shall be independent and experts in their field, to assist the DIFC Court in the determination of any of the issues arising in a proceeding before the DIFC Courts. Prior to commencing duties, an Assessor shall take an oath or affirmation in accordance with the Rules of the Courts.
 2. If an Assessor appointed under sub-paragraph (A)(1) of this Article provides advice to the DIFC Courts, the parties to the proceedings shall be given an opportunity to make submissions on the Assessor's advice.
 3. If a Judge relies to a substantial extent on the advice of the Assessor, the judgement shall mention the issues on which, and the extent to which, the advice was relied upon by the Judge.
 4. The Registrar shall issue an order for payment to any Assessor appointed under this Article a fee as set out in the Rules of the Courts for carrying out his duties and shall reimburse him for any expenses reasonably incurred.
 5. An Assessor who has or may have a conflict concerning the subject matter of the proceedings shall disclose the matters giving rise to that conflict to the Judge and the parties to the proceeding.
 6. For the purposes of this Article, an Assessor has a conflict of interest in relation to proceedings if the Assessor has any interest, pecuniary or otherwise, that could conflict with the proper performance of the Assessor's functions in relation to the proceedings.
- B. Power to appoint Receivers and Provisional Liquidators:
1. A DIFC Court may, by interim order and at any stage of the proceedings, appoint a receiver or provisional liquidator; and
 2. The DIFC Court may attach any terms and conditions to the appointment the DIFC Court considers appropriate and may provide the receiver and provisional liquidator with any powers it considers necessary.
- C. The DIFC Court has power to issue any interim orders it considers just or appropriate including restitution, disgorgement, compensation, damages, or damages in substitution for an injunction; or award any other form of compensation set out in the DIFC Laws and DIFC Regulations.
- D. The DIFC Court has the power to make orders as to the conduct of any proceedings



before the Court that it considers appropriate, including but not limited to:

1. orders prescribed by any legislation issued under the DIFC Laws;
 2. injunctions, including orders to perform an act;
 3. interim or interlocutory orders as stipulated in the DIFC Laws;
 4. orders made without notice to any other party, where required under the circumstances;
 5. contempt orders;
 6. orders made for the proper administration of justice; or
 7. referral of matters that constitute a crime under the legislation in force in the Emirate to the Attorney General of Dubai.
- E. The DIFC Court may, if it considers it appropriate:
1. stay the enforcement of any decision, order, or proceeding;
 2. join any party to an action or proceeding;
 3. suspend the operation of an injunction or other interim order; or
 4. make any other order necessary for the proper administration of justice.
- F. The DIFC Court may, of its own initiative or on the application of a party, summon any person to appear before it as a witness and order him to provide any documents it deems necessary for the proper administration of justice.
- G. The DIFC Court may order a person to appear before the DIFC Court and give evidence under oath or affirmation in relation to any proceedings before it. Subject to this Article, the DIFC Court may:
1. provide directions concerning the time, place and manner of the examination.
 2. permit any party to the proceeding to give evidence or testimony in a manner or on terms as the DIFC Court directs; and
 3. order the payment of a financial penalty by a person who fails to comply with an order made under this Article.
- H. Where the DIFC Courts have ordered the payment of damages, interest, costs or fines, or any order made involving financial amounts, the amount may be recoverable as a debt due and payable.
- I. The Court has discretion to require a party to provide security for costs of the proceedings on terms and conditions it considers appropriate, save that the DFSA or the Registrar of Companies cannot be ordered to provide security in proceedings initiated by the DFSA or the Registrar of Companies under the DIFC Laws and DIFC Regulations.
- J. The DIFC Courts may, for the interest of justice, issue an order prohibiting or restricting the publication of evidence or any part of the proceedings pending before it.



Litigation Procedures, Evidence, Interim Measures, and Enforcement

Article (25)

The procedures of litigation, evidence, interim and precautionary measures and enforcement of judgements shall be determined in accordance with the DIFC Laws, the DIFC Regulations, and the Rules of the Courts.

Exceptions in Providing Undertakings as to Damages

Article (26)

The DIFC Courts shall not require the DFSA or the Registrar of Companies to provide an undertaking as to damages as a condition for granting an injunction or issuing any order made under the DIFC Laws, DIFC Regulations, or the Rules of the Courts.

Technical and Procedural Defects

Article (27)

Notwithstanding the provisions of this Law, no proceedings before the DIFC Courts shall be invalidated by reason of any technical defect or procedural irregularity, unless otherwise ordered by the DIFC Courts.

Limitation Period

Article (28)

Proceedings which fall within the DIFC Courts jurisdiction under this Law, DIFC Laws, DIFC Regulations, and Rules of the Courts must not be commenced more than six (6) years after the date of the events that give rise to the proceedings, unless the DIFC Laws or DIFC Regulations provide otherwise.

Enforcement Judge of the DIFC Courts

Article (29)

- A. Enforcement shall be carried out under the supervision of the Enforcement Judge, who shall be appointed from among the DIFC Courts' Judges based on an order issued by the Chief Justice. In carrying out the enforcement proceedings, the Enforcement Judge shall be assisted by enforcement bailiffs and other entities as contracted by the DIFC Courts for this purpose.
- B. The Enforcement Judge shall apply all procedures established in accordance with this Law and the Rules of the Courts.
- C. The Enforcement Judge may stay the enforcement of a judgement, decision or order



issued by the DIFC Courts and for a specified period of time and on terms he may think appropriate, in the event he is satisfied that a judgement debtor is impecunious, and he may lift the stay when it appears that the cause of the inability ceases to exist.

Enforcement Writ

Article (30)

- A. A compulsory enforcement shall only be permissible under an Enforcement Writ as defined in this Law and the Rules of the Courts.
- B. "Enforcement Writ" shall include the following:
 - 1. Judgements, Decisions or Orders issued by the DIFC Courts;
 - 2. Arbitral Awards ratified by the DIFC Courts;
 - 3. Documents certified in accordance with this Law;
 - 4. Signed settlement agreements that are approved by the DIFC Courts Mediation Centre;
 - 5. Settlement agreements ratified by the DIFC Courts in the course of the proceedings; and
 - 6. Other documents to which any applicable Law grants an enforcement status.
- C. Enforcement Writs shall be worded in the format prescribed by the Rules of the Courts.
- D. All authorities and competent entities in the Emirate shall proceed with the enforcement of the Writ, by force if so required.

Jurisdiction of Enforcement Judge inside and outside of the DIFC

Article (31)

Subject to Article (29) of this Law, the Enforcement Judge shall have jurisdiction over:

- 1. The enforcement of final judgements, orders, and decisions issued by the DIFC Courts when the subject matter of enforcement is within the DIFC;
- 2. The enforcement of judgements and judicial decisions issued by foreign or local courts, including the Dubai Courts, in the event that the enforcement shall fall onto any of the DIFC Bodies, DIFC Establishments, Licensed DIFC Establishments, or any other entity within the DIFC.
- 3. The enforcement of Arbitral Awards ratified by the DIFC Courts, in the event the enforcement shall fall onto any of the DIFC Bodies, DIFC Establishments, Licensed DIFC Establishments, or any other entity within the DIFC.
- 4. The enforcement of judgements and judicial decisions affixed with the executory formula issued by local or foreign courts, including the Dubai Courts, as well as interim and pre-



cautionary orders and decisions issued by local or foreign courts, including the Dubai Courts, and arbitral tribunals, inside the DIFC, and in accordance with the Rules of the Courts.

5. The enforcement of Non-Muslim Wills registered in the DIFC, whether the subject matter of enforcement is within or outside of the DIFC.
6. Determination of all disputes related to interim, precautionary and urgent enforcement; and issuance of judgements, decisions and orders relevant thereto, in all circumstances in which the DIFC Courts have jurisdiction over the claim or application subject matter of the enforcement writ.
7. Determination of all disputes related to interim, precautionary and urgent enforcement; and issuance of judgements, resolutions, and orders relevant thereto within the DIFC, in cases where enforcement is based on an enforcement writ issued by an entity other than the DIFC Courts. In these cases, the DIFC Courts' Enforcement Judge may not review the merits of the judgement, order, or decision subject to enforcement, except as provided by in this Law, in regard to enforcement procedures, without prejudice to the origin of the right adjudged.

Enforcement by the Dubai Courts

Article (32)

- A. The Enforcement Judge shall seek the assistance of the Dubai Courts' Enforcement Judge to enforce Writs of Enforcement issued by the DIFC Courts, where the object of enforcement is situated outside of DIFC. Such enforcement shall be subject to the following conditions:
 1. the judgement, order, or decision issued by the DIFC Courts to be enforced shall be final and executory;
 2. the judgement, order, or decision issued by the DIFC Courts to be enforced shall be accompanied by an official translation to the Arabic language;
 3. the executory formula shall be affixed to the judgement, order, or decision issued by the DIFC Courts;
 4. the DIFC Courts issue an official letter to the Dubai Courts requesting the deputisation of another court for the enforcement of the judgement, order, or decision issued by the DIFC Courts; and
 5. the settlement of the prescribed enforcement fees by the party seeking enforcement as required by the Dubai Courts.
- B. The Civil Code applied in the Dubai Courts shall be applicable to the enforcement of the



DIFC Courts' judgements, orders, and decisions under this Article. However, the Enforcement Judge in Dubai Courts may not review the merits of the case, except as stipulated in this Law in regards to enforcement procedures, and without prejudice to the origin of the right adjudged.

- C. The Dubai Courts' Enforcement Judge who carries out the enforcement in accordance with this Article shall inform the DIFC Courts' Enforcement Judge of the actions taken with regards to the enforcement proceedings and he shall transfer any funds received, and in the event that the Dubai Courts' Enforcement Judge determines that there are legal reasons preventing him from enforcing the Writ, he shall inform the DIFC Courts' Enforcement Judge of his decision.

International Conventions and Treaties

Article (33)

The provisions of Articles (30), (31), and (32) of this Law shall not prejudice the application of any international treaties and conventions to which the State is a signatory or acceding party relating to enforcement of foreign courts judgements, decisions, and awards.

Appeals Against Decisions of the Enforcement Judge

Article (34)

Subject to the provisions of Article (14) of this Law, the decisions of the Enforcement Judge may be appealed directly to the Court of Appeal in accordance with the Rules of the Courts.

Contempt of Court

Article (35)

- A. In addition to the penalties prescribed in accordance with applicable legislation, anyone who commits any of the following acts or omissions shall be punished with a fine prescribed by the DIFC Courts in accordance with the Rules of the Courts:
1. Wilfully insulting a Judge, the Registrar, Judicial Officer, Member of the Small Claims Tribunal, witness, expert, interpreter, DIFC Courts officer, or lawyer conducting business in the DIFC Courts, either before or during proceedings;
 2. Wilfully interrupting the proceedings of the DIFC Courts or otherwise misbehaving in the DIFC Courts;
 3. Wilfully submitting fraudulent evidence to the DIFC Courts to obstruct the course of justice;
 4. Damaging or vandalising any property belonging to the DIFC Courts, its Judges or



its members;

5. Failing to comply with, or declining to act upon, a judgement, decision or order of the DIFC Courts; and
 6. Insulting or publicly defaming the DIFC Courts, or a Judge, Registrar, Judicial Officer, Member of the Small Claims Tribunal, or a DIFC Courts Officer, whether on social media, traditional media, or any other means of information technology.
- B. In addition to the penalty of the financial fine referred to in Paragraph (A) of this Article, the DIFC Courts may take any measures they deem necessary to ensure the proper administration of justice or refer the matter to the Attorney General of the Emirate.

The Appointment of Judges

Article (36)

- A. The Judges shall be appointed pursuant to a decree issued by the Ruler based on the President's recommendation.
- B. The conditions for the appointment, promotion, transfer, assignment, and secondment of Judges, as well as salaries, allowances, titles, grading structure, and all other matters relating to Judges, shall be determined by a relevant regulation issued by the President upon the recommendation of the Chief Justice.
- C. The seniority of Judges shall be defined from the date of the appointing decree or promotion unless the decree states otherwise. Where multiple Judges are appointed or promoted in the same decree, their seniority shall be determined based on their order within the decree.
- D. The aforementioned Federal Law No. (7) of 1999 and Federal Law by Decree No. (57) of 2023 shall apply to the Emirati Judges.
- E. At the time of appointment and before commencing his duties, a Judge shall take an oath of office before the Ruler or any of his delegates in the following terms:
“I swear by Almighty God that I will rule with justice, discharge my duties faithfully and loyally, and that I will respect the legislation in force”.

The Appointment of Judicial Officers

Article (37)

- A. The Judicial Officers shall be appointed by the Chief Justice in consultation with the Director of the DIFC Courts.
- B. The conditions for the appointment, promotion, transfer, assignment, and secondment of the Judicial Officers, as well as salaries, allowances, titles, grading structure, and all their



matters, shall be determined by a regulation issued by the President in this regard and upon the recommendation of the Chief Justice.

- C. The seniority of the Judicial Officers shall be defined from the date of the appointing resolution or promotion resolution unless the resolution states otherwise. Where multiple Judicial Officers are appointed or promoted in the same resolution, their seniority will be determined based on their order within the resolution.
- D. The aforementioned Federal Law No. (7) of 1999 and Federal Law by Decree No. (57) of 2023 shall apply to the Emirati Judicial Officers.
- E. At the time of appointment and before commencing their duties, the Judicial Officers, shall take an oath of office before the Chief Justice or his delegate in the following terms:
“I swear by Almighty God that I will discharge my duties faithfully and loyally and that I will respect the legislation in force”.

Sworn Written Evidence

Article (38)

- A. The DIFC Courts may require the undertaking of all necessary oaths and affirmations upon written evidence for the purposes of a proceeding brought before it.
- B. For purposes of paragraph (A) of this Article, sworn written evidence to be used in proceedings in the DIFC Courts may be sworn before:
 - 1. A Judge, a Judicial Officer or the Registrar;
 - 2. A qualified lawyer;
 - 3. Any person authorised to administer oaths in the State; or
 - 4. Any other person authorised to administer oaths in the jurisdiction in which the evidence is sworn.

Immunity and Independence of Judges

Article (39)

- A. Judges shall exercise their duties independently, adhering exclusively to the law, and their independence must not be undermined.
- B. Judges shall not be liable for any act or omission in the performance of their duties.
- C. No proceedings of any kind may be brought against a Judge on matters related to the performance of his duties except in accordance with the conditions, rules, and cases specified by the Regulation Governing the Affairs of the DIFC Courts' Judges issued by the President.



Removal of Judges

Article (40)

A Judge may only be removed from office by a decree issued by the Ruler for reasons of inability, incapacity, or misconduct that affects judicial integrity taken place pursuant to a disciplinary enquiry conducted by a committee established by the Ruler by virtue of a decree based upon the recommendation of the President.

End of Service

Article (41)

- A. The service of a Judge shall come to an end for one of the following reasons:
1. Death;
 2. Acceptance of resignation;
 3. Reaching the age of retirement, unless service is extended by a resolution issued by the President;
 4. Removal from office pursuant to a disciplinary inquiry in accordance with Article (40) of this Law;
 5. Retirement referral or transfer to a non-judicial position, in accordance with the provisions of the Regulation Governing the Affairs of the DIFC Courts' Judges issued by the President;
 6. Expiry or termination of the terms of engagement for the overseas Judges; and
 7. Inability due to health according to a medical report issued by a relevant health authority.
- B. A Judge may at any time resign from office by way of a written notice addressed to the Ruler. The Judge's resignation will be accepted by way of a resolution by the Chief Justice following the President's approval. A decree will be issued by the Ruler if the Judge's term of office has reached a period of no less than ten (10) years.
- C. The entitlements of a resigned Judge shall be settled on the date of acceptance of the resignation, in accordance with the Regulation Governing the Affairs of the DIFC Courts' Judges issued by the President.
- D. The service of a Judge shall end in the cases specified in sub-paragraphs (A)(3), (A)(4) and (A)(5) of this Article by a decree issued by the Ruler.

Claims and Services Fees

Article (42)

The DIFC Courts shall charge the fees prescribed by a relevant resolution of the President



for applications and claims brought before the DIFC Courts and for the services they provide.

Supersession and Repeals

Article (43)

- A. This Law shall supersede DIFC Law No. (10) of 2004, and Dubai Law No. (12) of 2004.
- B. Any provision in any other legislation shall, to the extent that it contradicts the provisions of this Law, be repealed.
- C. The regulations and resolutions issued by DIFC Law No. (10) of 2004 and Dubai Law No. (12) of 2004 shall, to the extent that they do not contradict with the provisions of this Law, continue to be in force until new superseding resolutions and regulations are issued.

Commencement and Publication

Article (44)

This Law shall be published in the Official Gazette and shall come into effect as of the next date of the publication of the Official Gazette.

Mohammed bin Rashid Al-Maktoum

Ruler of Dubai

Issued in Dubai on 3 March 2025

Corresponding to 3 Ramadan 1446 A.H.



ISSN: 2410 - 1141



+ 971 4 5556 200



+ 971 4 5556 299



official.gazette@slc.dubai.gov.ae



slc.dubai.gov.ae



120777 | دبي | U.A.E. | إ.ع.م.



@DubaiSLC